

## بلاغ

بدعوة من السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، انعقد يوم الأربعاء 17 دجنبر 2014 اجتماع مشترك، بمقر الوزارة، بين السيد الوزير بمعية السيدات والسادة الكاتب العام للوزارة وبعض المدراء المركزيين ورؤساء المصالح من جهة وبين أعضاء المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي من جهة أخرى. وباقتراح من الكاتب العام للنقابة، افتتح الاجتماع بتلاوة الفاتحة ترحما على روح الأستاذ عبد الله باها.

في مستهل الاجتماع أكد كل من السيد الوزير والكاتب العام للنقابة على ضرورة الالتزام بالحوار الجدي والبناء بين الطرفين وبالمهجية التشاركية والتشاورية لحل المشاكل التي تعترض السير العادي للتعليم العالي بصفة عامة والجامعة العمومية بصفة خاصة، وللاستجابة للانتظارات المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين. حيث أكد السيد الوزير عزم الوزارة العمل على حل كل المشاكل الواردة في الملف لمطلبي للنقابة فضلا عن استعدادها فتح جميع الأوراش ومناقشة مواضيعها في إطار من الجدية والمسؤولية. كما لم يفت الكاتب العام للنقابة في كلمته التأكيد على الانخراط الواعي والمسؤول للنقابة في المقاربة التشاركية مع الوزارة والنظر إلى المستقبل بتفاؤل والعمل على بناء جو الثقة كشرط أساسي لوضع الجامعة العمومية على درب الرقي والتطور، تلك الثقة القمينة كذلك بإنتاج الحلول للمشاكل الآنية وعلى رأسها:

- اعتماد نظام أساسي جديد ومحفز للأساتذة الباحثين، يتجاوز الاختلالات الكثيرة التي تعترضه ويتمشى مع التطورات المتلاحقة التي يعرفها التعليم العالي في ارتباطه مع البحث العلمي؛
- تحويل المناصب التي تهم سنة 2013؛
- رفع الاستثناء عن الدكتوراه الفرنسية؛
- احتساب سنوات الخدمة المدنية؛
- مراجعة مرسوم الترقى من أستاذ مؤهل إلى أستاذ التعليم العالي.

وبعد مناقشة جادة ومستفيضة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تشكيل لجنة مشتركة خاصة بالنظام الأساسي للأساتذة الباحثين تنطلق أشغالها يوم الخميس 15 يناير 2015.
- بالنسبة لتحويل مناصب 2013 تم التأكيد على أن المشكل قد حل نهائيا وسيدخل حيز التطبيق بداية من فاتح يناير 2015؛
- العمل على تسريع معالجة الترقيات التي تتوصل بها الوزارة. وقد تم الاتفاق في هذا الصدد على أن معالجة الترقيات ستتم حسب كل جامعة على حدة، وعليه فإن الجامعات مطالبة كذلك بالإسراع في بعث نتائج عملها إلى الوزارة؛

- استئناف عمل اللجنة المشتركة الخاصة بالملف المطلي يوم الخميس 08 يناير 2015، للنظر في تغيير المرسوم قصد رفع حالة الاستثناء عن حملة الدكتوراه الفرنسية واحتساب فترة الخدمة المدنية، ولمناقشة المرسوم الخاص بالدرجة الاستثنائية الخاصة بأساتذة التعليم العالي "ج"، ولإيجاد حل منصف للأساتذة المحاضرين الموظفين قبل 1997؛
- أما بخصوص مرسوم الترقى من أستاذ مؤهل إلى أستاذ التعليم العالي فقد ترفع أعضاء المكتب الوطني ضد هذا المرسوم، بالصيغة التي انتهى إليها خارج المنهجية التشاركية، بكونه يقصي أساتذة التعليم العالي المؤهلين الحاملين لدبلوم الدراسات العليا أو المنبثقين عن المهندسين من إمكانية الترقى لإطار أساتذة التعليم العالي. واعتبارا لوجهة ومنطقية الدفوعات التي قدمها المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة خاصة بعضوية السيد الوزير والكاتب العام للنقابة تبتدى اجتماعاتها يوم 7 يناير 2015 لإيجاد حل لهذا المشكل.

وفي الختام فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بقدر ما يعبر عن ارتياحه للجو الإيجابي الذي طبع اجتماع يوم 17 دجنبر 2014، فإنه سيظل حريصا على مصداقية وجدية الحوار والعمل التشاركي مع الوزارة خدمة للمصالح العليا للتعليم العالي العمومي والجامعة العمومية وعملا على تحقيق المطالب المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين، من منطلق التزامه بمقررات المؤتمر العاشر للنقابة وتوجيهات اللجنة الإدارية.

### المكتب الوطني

